### أزمة العطش تستفحل في ريف طرطوس

# إبراهيم: الحكومة ترصد ٢٥ ملياراً لربط مشاريع المياه في المحافظة بخطوط كهرباء ساخنة

**هيثم يحيى محمد**

تزداد أزمة العطش في ريف طرطوس يوماً بعد يوم بسبب ازدياد ساعات التقنين الكهربائي ووصولها لما بين ٢٠ و٢٢ ساعة في اليوم وبسبب عدم إمكانية ضخ المياه من مجموعات الديزل بشكل كافٍ نتيجة قلة مادة المازوت المخصصة للمؤسسة مقارنة بالعدد الكبير لمحطات الضخ المنتشرة على امتداد ساحة المحافظة إضافة لارتفاع درجات الحرارة والأعطال الفنية المتكررة وسوء الاستثمار في بعض المشاريع.

الواقع شديد المرارة دفع بالمواطنين لتقديم الشكاوى بكثافة لـ«الوطن» بشكل يومي بعد أن وصلت أيام انقطاع المياه لما بين خمسة عشر يوماً وأكثر من ثلاثين يوماً حسب كل مشروع، إضافة لمراجعة الجهات المسؤولة في مناطقهم وفي المحافظة مطالبين بإيجاد حلول عاجلة لمعاناتهم ولاسيما أن معظمهم غير قادر مادياً على شراء المياه من الصهاريج الخاصة حيث يصل سعر الصهريج سعة ١٨ برميلاً لأكثر من ستين ألف ليرة، كما دفع الكثيرين للكتابة على صفحات التواصل الاجتماعي هاجموا فيها تقصير الجهات المعنية في إيجاد حلول إسعافية وإستراتيجية ومنها ربط مشاريع المياه بخطوط كهرباء ساخنة من أجل استمرار الضخ للقرى.

أعضاء مجلس الشعب عن محافظة طرطوس (سهيل خضر- أيمن بلال- رانيا حسن) تقدموا بكتاب لرئيس مجلس الوزراء مع نهاية الشهر الفائت (وصل إلى «الوطن» نسخة منه).

وجاء في الكتاب الموجه إلى رئيس الحكومة: أمام الواقع المتردي للمياه في محافظة طرطوس حيث تصل فترات القطع في أغلب الأرياف إلى /١٥/ يوماً وهو أمر غير منطقي ويؤدي إلى تلف الشجر والبشر نبين مايلي:

إن انقطاع المياه في المحافظة كما تعلمون هو نتيجة انقطاع التيار الكهربائي كما أن تعويض الفاقد عن طريق محطات التوليد البديلة ليس كافياً على الإطلاق ضمن كميات المشتقات النفطية المخصصة لمحافظة طرطوس؛ أضف إلى ذلك كلف الصيانة وتبديل مصافي الزيت لهذه المحطات.

هذا الواقع السيئ المتراجع يوماً بعد يوم لن يتحسن إلا بمشروع الربط الكهربائي أو زيادة حصة محافظة طرطوس من الكهرباء.

وأضافوا: نطلب إليكم حل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن ولاسيما أن الساحل السوري في فترات الصيف يعاني الرطوبة العالية جداً؛ والمزروعات تحتضر؛ والمواطنون غير قادرين على شراء صهاريج المياه.

وتقدموا بالحلول التالية:

زيادة ساعات الوصل الكهربائي مما يؤمن كفاية وصول المياه إلى كل المناطق في المحافظة. ورصد المبلغ اللازم لمؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس لتمويل خطوط الربط الكهربائي المستقل الخارج عن التقنين لمشاريع محطات ضخ المياه من خلال رفع اعتماد بند توسيع وتدعيم المصادر المائية القائمة (فقرة مبان- إنشاءات ومرافق) الوارد في الموازنة الاستثمارية للمؤسسة المذكورة، والتشبيك بين وزارات (المالية والكهرباء والموارد المائية والزراعة) لحل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن.

> خط مستقل بلا تقنين لمصلحة محطات المياه

## ٢٥ مليارا على الطريق

عضو المكتب التنفيذي في مجلس محافظة طرطوس لقطاعات المياه والكهرباء والزراعة راتب إبراهيم كشف لـ«الوطن» عن كتاب موجه من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى وزير الموارد المائية في ٢٣ الشهر الفائت تضمن موافقة رئيس مجلس الوزراء على رصد مبلغ قدره ٢٥ مليار ليرة لربط عدد من مشاريع المياه بخطوط كهرباء ساخنة تمنع التقنين عنها وجاء في الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، طلب الموافقة على إدراج مشروع خطوط الربط الكهربائي المستقل الخارج عن التقنين لمشاريع محطات ضخ المياه ضمن الفقرة ٣٣٢٢ مبان ومرافق وإنشاءات وطرق من البند ٣٣٢ توسيع وتدعيم المصادر المائية القائمة في الموازنة الاستثمارية للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة طرطوس لعام ٢٠٢٢، وإضافة اعتماد قدره /٢٥/ مليار ليرة سورية للمشروع الآنف الذكر من الاعتمادات الاحتياطية للمشاريع الاستثمارية لعام ٢٠٢٢ لتتمكن المؤسسة من تنفيذ المشروع المطلوب.

وفي ضوء كتاب وزارة المالية رقم ٦٠/١١/٩٥٠٣ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٦ وكتاب هيئة التخطيط والتعاون الدولي رقم ١٤٠٠/٣/٤/١٢٣ تاريخ ٢٠٢٢/٧/٤ المتضمن الرأي حيال الطلب أعلاه.

وأضاف: ولدى العرض على رئيس مجلس الوزراء وجه بالموافقة على إدراج مشروع خطوط الربط الكهربائي المستقل الخارج عن التقنين لمشاريع محطات ضخ المياه ضمن الفقرة ٣٣٢٢ مبان ومرافق وإنشاءات وطرق من البند ٣٣٢ توسيع وتدعيم المصادر المالية القائمة في الموازنة الاستثمارية للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة طرطوس لعام ٢٠٢٢ وإضافة الاعتماد اللازم له والمقدر بـ/٢٥/ مليار ليرة سورية من وفورات الوزارة والجهات التابعة لها لعام ٢٠٢٢ وفي حال عدم الكفاية فمن ضمن الاعتمادات الاحتياطية للمشاريع الاستثمارية لعام ٢٠٢٢ على أن تقع صحة ودقة الأسعار والكميات على عاتق الجهة صاحبة المشروع.

ويقول عضو المكتب المختص: حتى الآن لم يتم تحويل المبلغ ونأمل إلا يتأخر ونحن نتابعه ولاسيما أن وضع الكهرباء في تراجع وهذا ينعكس سلباً على واقع المياه، علماً أنه تم ربط خمسة محاور تخدم مشاريع مياه لهذا العام حتى تاريخه وهي خط بلوزة الأول-نبع صالح بانياس -برمانة المشايخ - العنابية - طيبة المهدي) ويتم العمل حالياً على ربط خط خربة المعزة ديرحبش إضافة إلى أن خط مرقية ودوير طه قيد العمل على الربط الكهربائي.

في الختام نقول إن رصد هذا المبلغ وسرعة تحويله وتنفيذ عمليات الربط الكهربائي للعديد من مشاريع المياه في ريف المحافظة من شأنه معالجة جزء لابأس له من أزمة العطش المستفحلة بعد أن عجزنا عن معالجة أزمة الكهرباء المتفاقمة!

# وفي اللاذقية أيضاً.. «إجراء استثنائي» بإعفاء محطات ضخ من التقنين الكهربائي

**اللاذقية – عبير سمير محمود**

تتزايد شكاوى معظم المواطنين في اللاذقية حول تفاقم أزمة مياه الشرب، وسط أجواء حارة تزيد الحاجة للمياه بشكل عام.

وذكر مواطنون أن الاستحمام في ظل الطقس الحار بات حلماً يستحيل تحقيقه بسبب عدم وصول المياه إلى معظم المنازل سواء في الريف أو المدينة، متساءلين عن سبب تفاقم الأزمة المائية في محافظة شهدت هطلات مطرية فاضت بفعل غزارتها السدود وتفجرت الينابيع والآبار وفق ما ذكر المعنيون خلال فصل الشتاء المنصرم.

وطرح أحد المواطنين تساؤلاً عن سبب عدم تنفيذ أي مشروع جديد لزيادة حجوم التخزين المائية سواء في الخزانات أو الآبار التي تضخ منها المياه إلى المحاور السكنية، قائلاً: هل يعقل أن يتضاعف عدد سكان محافظة خلال السنوات العشر الأخيرة دون أن تقوم الجهات المهنية بدراسة وإجراءات فعلية لزيادة الوارد المائي نسبة لحاجة السكان؟!.

وفي ريف جبلة، يستبشر المواطنون خيراً بفعل الإعلان خلال الساعات الماضية عن إعفاء محطات ضخ من التقنين الكهربائي، مشيرين إلى أن انقطاع الكهرباء جزء من المشكلة ولكن ليس المشكلة كلها، موضحين أن نقص المياه وانقطاعها المتكرر أزمة عمرها سنوات ويطالبون بحلها عبر استبدال محطات الضخ وفصل محاور فرعية عن أخرى رئيسية نظراً للتوسع السكاني، وإنشاء خزانات لكل محور على حدة ليتسنى الضخ بسهولة لكل منها خاصة في القرى الريفية حينها لا يتم الاعتماد على تغذية كهربائية لمدد طويلة حتى تصل المياه لمسافات بعيدة، وفق قولهم.

وحول قرار إعفاء محطات ضخ مياه في الريف الجبلاوي من التقنين الكهربائي، أكد مدير الكهرباء في اللاذقية جابر العاصي لـ«الوطن»، أنه وفي إطار العمل لتحسين الواقع المائي في المحافظة، تم إعفاء محطات ضخ على محور الدالية من التقنين الكهربائي وفق إجراء استثنائي.

وأوضح العاصي، انه وبجهود مشتركة من وزير الكهرباء ومحافظ اللاذقية، تم تأمين التغذية الكهربائية لمحطتي الطاحون وبيت لوحو على مدار ٢٤ ساعة، بما يؤمن الاستقرار المائي بنسبة ٩٠ بالمئة من محور الدالية على أن يتم في الفترة القريبة إنجاز إعفاء محطة ضخ الحقل من التقنين الكهربائي بما يضمن الاستقرار للمحور بالكامل.

وذكر مدير الكهرباء أنه يتم العمل المستمر بالتنسيق بين الكهرباء والمياه لتحسين الواقع المائي بإعفاء مضخات جديدة خلال الفترة المقبلة، منوهاً بأنه حتى تاريخه تم إعفاء أكثر من ٢٠ مضخة مياه من التقنين الكهربائي ومنها محطات بديرين ومعرين وسلورين وبستاد، إضافة إلى عمليات إعفاء ليلي من التقنين بشكل جزئي أو كلي على محاور كسب وجورين وعين شفاف ودير حنا والقصابين وكفربيل.

من جهته، أكد رئيس وحدة مياه ريف جبلة محمد ميهوب لـ«الوطن»، أن إعفاء محطتي الطاحون وبيت لوحو ولاحقاً محطة الحقل، سيساهم بزيادة الوارد المائي إلى خزان الحقل وبالتالي سينعكس إيجاباً على حوالي ٦٥٠٠ مشترك ضمن محور الدالية.

وأشار ميهوب إلى أن القرى المستفيدة بكامل محور الدالية والمزارع المحيطة بها، ومنها قرية بيت عانا ومحور بيت العلوني وحمام القراحلة وبستدياتة ودوير بستدياتة وبشراغي وخرايب سالم وبشيلي ومعرين وبطهوش وبسمالخ، مبيناً أنه سيتم ضخ المياه كل أسبوع بمعدل ساعتين إلى ساعتين ونصف الساعة بعد أن كان الضخ لمدة ٤٥ دقيقة كل ١٢ يوماً تقريباً.

واعتبر رئيس الوحدة أن المتابعة المباشرة للمحافظ واستجابة شركة الكهرباء «مشكورة» يعد خطوة ممتازة لمطلب قديم لأهالي القرى المذكورة، يتجاوزها المعوقات عبر تركيب محطة ربط كهربائي إلكترونية بمركز الدالية بدلاً من التكاليف المادية الكبيرة لمد كبل كهربائي وإجراءات أخرى لتغذية المحطة.

وحول إمكانية زيادة مدة الضخ لكل محور بأن تكون ليومين أو ثلاثة أيام على أبعد تقدير، قال ميهوب إن هذا الأمر يتطلب قراراً لحل مستقبلي بتنفيذ محطات ضخ إضافية وفصل محاور وخطوط عن بعضها بعضاً، على سبيل المثال يتم فصل محور حمام القراحلة عن محور الحقل، بما يضمن أن تكون قدرة المضخات على إيصال المياه بكمية ١٠ آلاف متر، إلى خزان الحقل وهو بسعة ٥ آلاف متر، ليتم خلال فترة الضخ للمحاور المستفيدة منه تعبئة الفائض منه بالوقت نفسه وهو مشروع حل ربما يكون في المدى المنظور، وفق رأيه.



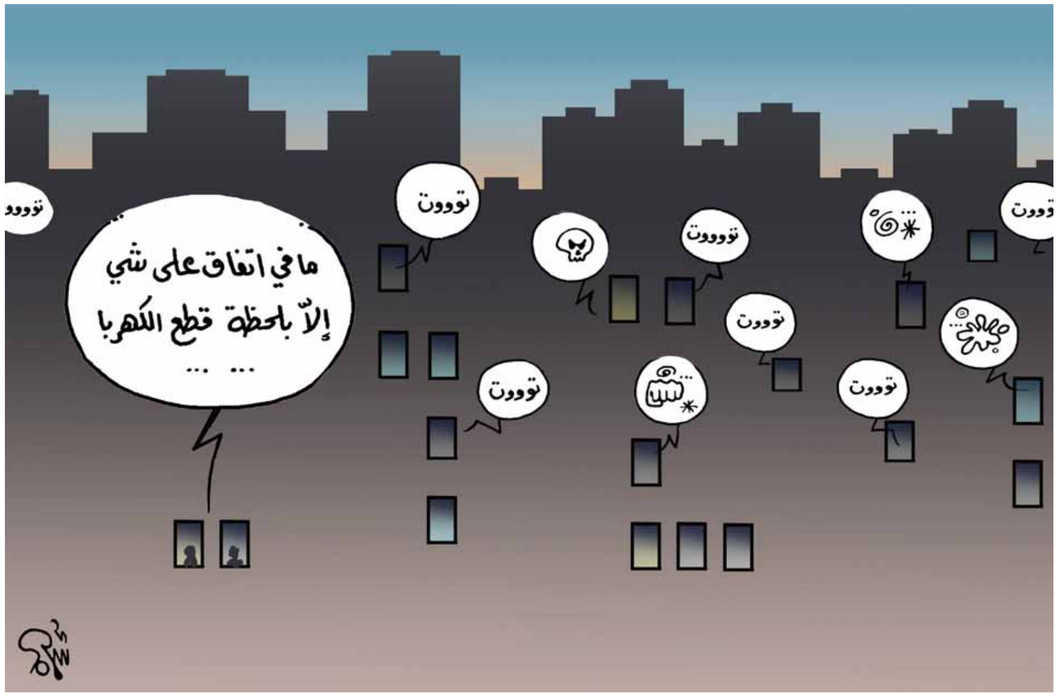


### الأسئلة كانت واضحة وشاملة وراعت الفروق الفردية وأكدت مفاهيم متعددة

# مدير الامتحانات: الدورة الثانية لشهادة التعليم الأساسي لطلاب لديهم ظروف خاصة في الدورة الأولى فقط

**محمود الصالح**

بين مدير الامتحانات في وزارة التربية يونس فاتي أن الدورة الاستثنائية الممنوحة لطلاب شهادة التعليم الأساسي واردة في المرسوم التشريعي رقم ١٨١ لعام ٢٠١٣، وهي تمنح للطلاب الذين كانت لديهم ظروف خاصة خلال الدورة الامتحانية الأولى لم تمكنهم من التقدم لمادة أو أكثر في هذه الدورة.

وأوضح فاتي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وزارة التربية طلبت من جميع المديريات العمل على استقبال الطلاب الراغبين في دخول هذه الدورة الاستثنائية بدءاً من يوم السبت القادم، ممن تنطبق عليهم الشروط التي حددها المرسوم المذكور وهي وفاة أحد أفراد أسرة الطالب ( والده أو والدته أو أحد الإخوة حصراً)، والحالات الاضطرارية القاهرة الخارجة على إرادة الطالب التي يقدرها مدير التربية ويوافق عليها وزير التربية، حالة المرض الشديد الذي يقتضي دخول المشفى، ووثيقة تثبت وجوده في المشفى للمعالجة بعد تصديق الصحة المدرسية، إضافة إلى الحالات التي يقدرها وزير التربية.

وأشار فاتي إلى افتتاح مراكز امتحانية لهذه الدورة في محافظات دمشق وحماة وحلب ودير الزور والرقة والحسكة، وأضاف: يسمح للطالب الذي لم يتقدم بمادة أو أكثر في الدورة الأولى في محافظته الأصلية وتنطبق عليه شروط التسجيل للدورة الثانية الاستثنائية ولا يوجد مركز امتحاني في محافظته، نقل مركز امتحانه إلى إحدى المحافظات التي حددت فيها مراكز الدورة الثانية الاستثنائية، بعد إرفاق البطاقة الامتحانية الممنوحة له من محافظته الأصلية.

وأوضح مكتب الإشراف الأول في وزارة التربية لمادة التربية الدينية الإسلامية أن الأسئلة تضمنت قضايا مهمة مثل: القضاء، الفكر الإنساني، تقديم النفع للمجتمع، المحافظة على الحقوق الإنسانية والمعاملات المالية، تطبيق القانون، وكانت دقيقة علمياً وسليمة من ناحية اللغة والطباعة، وراعت مستويات الطلاب كافة.

كما بيّن مكتب الإشراف الأول لمادة التربية الدينية المسيحية أن الأسئلة كانت واضحة وشاملة، وراعت الفروق الفردية، وأكدت مفاهيم متعددة منها: احترام الحياة الإنسانية، وأهمية العمل، والابتعاد عن البطالة، وتحقيق الخير العام من خلال الحفاظ على الثروات الوطنية واستثمارها الأمثل والتقدم العلمي في كل المجالات لخدمة الإنسان والوطن.

### محافظة دمشق تعمل على بدائل لتعويض ذوي الشهداء وجرحى الحرب عن الإشغالات

# الغراوي لـ«الوطن»: المنهج القديم لم يعد مجدياً.. إزالة الأكشاك ستتزامن مع التعويض بساحات ضمن المدينة

**مرام جعفر**

كشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق مازن الغراوي لـ«الوطن» أن المحافظة بصدد إيجاد حل يخدم ذوي الشهداء وجرحى الحرب بشكل أكثر عدالة من الحلول السابقة فيما يتعلق بمنح الإشغالات داخل المدينة «بسطات موسمية – مراكز خضار وفواكه» بعيداً عن العشوائية.. كالاستفادة من بعض الساحات والأماكن غير المستخدمة ضمن المدينة وتنظيمها.

وقال الغراوي: إن الحلول السابقة كانت في فترة من الفترات تخدم شريحة لا بأس بها من عوائل الشهداء وجرحى الحرب وذوي الاحتياجات الخاصة، لكن مع ازدياد الأعداد نتيجة الحرب الإرهابية على سورية، أصبح من المستحيل إفادة جميع المستحقين بالنهج القديم نفسه».

وبيّن أن هناك فئة كبيرة من المستثمرين استفادوا من موضوع «الإشغالات» مستغلين ذوي الشهداء والجرحى، فتجاوزوا الرخص الممنوحة والقوانين وتعدوا على الشوارع والأرصفة، وحصّلوا الأرباح الكبيرة مقابل بدلات لا تذكر لأصحاب الاستحقاق، على حد قوله.

ولفت في الوقت ذاته إلى أن الرخص التي عمل فيها أصحابها من «جرحى الحرب وذوي الشهداء» لم يلحظ فيها تجاوزات.

أما فيما يتعلق برخص «مراكز الخضار والفواكه» فأوضح الغراوي أن هذه الإشغالات منظمة ومستمرة وهناك سعي لتطويرها، مشيراً إلى أنه «قد يكون من الممكن تدوير توزيعها لتشمل أكبر عدد من العوائل غير المستفيدة سابقاً، فهذا النوع من الرخص كان يمنح للعوائل مدى الحياة».

كما أكد الغراوي أن العمل سيكون بالتنسيق مع مديرية شؤون الشهداء والجرحى والمقوّدين، لضمان عدم حدوث ازدواجية بالمنح لفئات وحرمان فئات أخرى، ولإيصال دعم محافظة دمشق إلى مستحقيه الحقيقيين.

وكانت وزارة الإدارة المحلية والبيئة قد أصدرت قراراً بنهاية عام ٢٠٢١ مددت فيه رخصة الأكشاك لمدة سنة واحدة أي نهاية عام ٢٠٢٢ غير قابلة للتجديد، حصراً لذوي الشهداء وجرحى الحرب.